ISSN: 1817-6798 (Print)
Journal of Tikrit University for Humanities
available online at: www.jtuh.org/

The Emigration of Scientific Talent from Iraq (1940–2003)

Lecturer Omar Mahmoud Mahdi Rabie

Ministry of Higher Education and Scientific Research / Department of Research and Development

* *Corresponding author: E-mail* :اميل الباحث

***Keywords*:**
Scientific Talent Migration,
Brain Drain,
Human Capital,
Sustainable Development,
Iraq

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 3 Feb 2026
Received in revised form 25 Mar 2026
Accepted 27 Mar 2026
Final Proofreading 30 Sept 2026
Available online 30 Sept 2026
E-mail t-jtuh@tu.edu.iq

©THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

A B S T R A C T

The emigration of scientific talent, commonly referred to as brain drain, has become one of the most pressing socio-economic challenges facing Iraq. Beyond representing a significant loss of highly qualified human capital, it has also emerged as a major obstacle to sustainable development by depriving the country of the expertise and professional capabilities required to support economic and social progress. This study examines the phenomenon of Iraqi scientific talent emigration and explores the principal factors contributing to it, including the limited capacity of national institutions to absorb highly qualified professionals, the weak alignment between the education system and development needs, and the political instability that has characterised the country over several decades. These interrelated factors have accelerated the outflow of skilled professionals, resulting in substantial losses across scientific, educational, economic, cultural, social, and military sectors. The study highlights the urgent need to establish an enabling environment capable of retaining national talent and harnessing its expertise to advance Iraq's long-term development.

DOI: http://doi.org/10.25130/jtuh.33.9.1.2026.14

هجرة الكفاءات العلمية في العراق للمدة (١٩٤٠–٢٠٠٣)

عمر محمود مهدي ربيع/ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / دائرة البحث والتطوير

الخلاصة:

تمثل هجرة الكفاءات العلمية إحدى القضايا التي أثرت بصورة واضحة في مسار التنمية في العراق، لما يترتب عليها من خسارة للخبرات والطاقات البشرية المؤهلة التي تحتاجها مختلف القطاعات. وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع هجرة الكفاءات العراقية خلال المدة (١٩٤٠–٢٠٠٣)، مع تحديد أبرز العوامل التي دفعت أصحاب الاختصاصات إلى مغادرة البلاد، وبيان الآثار التي انعكست على التنمية الاقتصادية

والاجتماعية والعلمية، فضلاً عن استعراض المراحل التاريخية لهذه الظاهرة. واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال مراجعة الأدبيات والبيانات المتاحة وتحليلها. وتبين أن العوامل السياسية والاقتصادية والأمنية، إلى جانب ضعف البيئة المؤسسية ومحدودية فرص العمل الملائمة، كانت من أهم دوافع الهجرة. كما أظهرت النتائج أن استمرار نزيف الكفاءات أسهم في إضعاف القدرات العلمية والإنتاجية، وأثر في أداء مؤسسات التعليم والبحث العلمي، الأمر الذي يتطلب تبني سياسات أكثر فاعلية لاستقطاب الكفاءات والحفاظ عليها وتوفير بيئة مناسبة للاستفادة من خبراتها في دعم التنمية

الكلمات المفتاحية : هجرة الكفاءات العلمية، هجرة العقول، رأس المال البشري، التنمية المستدامة، العراق.

مقدمة:

يشكل العنصر البشري المؤهل الركيزة الأساسية لعملية التنمية في مختلف الدول، إذ تعتمد قدرات المجتمعات على تحقيق التقدم العلمي والاقتصادي والتكنولوجي على ما تمتلكه من كفاءات علمية وخبرات متخصصة قادرة على إنتاج المعرفة وتوظيفها في خدمة التنمية. وفي ظل التحولات العالمية المتسارعة، أصبح الاستثمار في رأس المال البشري أحد أهم مؤشرات قوة الدول وقدرتها على المنافسة، الأمر الذي جعل الكفاءات العلمية هدفًا رئيسًا لسياسات الاستقطاب التي تتبناها الدول المتقدمة.

وفي المقابل، تواجه العديد من الدول النامية تحديًا متزايدًا يتمثل في هجرة الكفاءات العلمية إلى الخارج، وهي ظاهرة تؤدي إلى انتقال الخبرات والطاقات البشرية المؤهلة من بلدانها الأصلية إلى دول توفر بيئات أكثر استقرارًا وفرصًا أفضل للعمل والبحث العلمي والتطور المهني. ولا تقتصر آثار هذه الظاهرة على خسارة الأفراد فحسب، بل تمتد لتؤثر في قدرة الدولة على بناء مؤسساتها العلمية، وتعزيز منظومتها التعليمية، ودعم اقتصادها الوطني، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ويعد العراق من أكثر الدول التي تأثرت بهجرة الكفاءات العلمية خلال العقود الماضية، نتيجة تعاقب ظروف سياسية واقتصادية وأمنية واجتماعية معقدة أسهمت في دفع أعداد كبيرة من العلماء والأكاديميين والأطباء والمهندسين وغيرهم من أصحاب الاختصاصات إلى مغادرة البلاد. وقد أدى استمرار هذه الظاهرة إلى إضعاف القدرات الوطنية في العديد من القطاعات الحيوية، وأوجد فجوة بين احتياجات التنمية والإمكانات البشرية المتاحة، الأمر الذي انعكس سلبًا على مسيرة التنمية وإعادة بناء مؤسسات الدولة.

وانطلاقًا من ذلك، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل ظاهرة هجرة الكفاءات العلمية في العراق خلال المدة (١٩٤٠–٢٠٠٣)، من خلال تتبع مراحل تطورها، وتحديد أهم العوامل التي أسهمت في اتساعها، وبيان آثارها في الواقع الاقتصادي والاجتماعي والعلمي، وصولًا إلى تقديم مجموعة من المقترحات التي يمكن

أن تسهم في الحد من استمرار هذه الظاهرة والاستفادة من الطاقات العلمية العراقية في دعم مسيرة التنمية الوطنية.

مشكلة البحث

ان ظاهرة هجرة الكفاءات العلمية العراقية واحدة من أخطر المشاكل التي يواجهها العراق، فهي تشكل ظاهرة سلبية وخطيرة على واقع التنمية البشرية والإمكانات العلمية والمادية. تتمحور مشكلة البحث في التساؤلات الاتية:

١- ما هي العوامل التي دفعت الكفاءات العلمية نحو الهجرة الخارجية؟

٢- كيف اثرت التقلبات الاقتصادية والسياسية في العراق على الكفاءات العلمية العراقية؟

٣- ما هي الاثار التي نتجت عن هجرة الكفاءات العلمية خارج العراق؟

فرضية البحث

ان هجرة الكفاءات العراقية لها اثر سلبي على الواقع الاقتصادية والاجتماعية والسياسي للعراق، وان اتساع الفجوة العلمية والتخلف العلمي بمختلف الميادين المعرفية سواء الاقتصادية او الاجتماعية له اثار عكسية على واقع التنمية البشرية في العراق.

اهداف البحث

١- التعرف على الاسباب الرئيسية الكامنة وراء مشكلة هجرة الكفاءات العراقية.

٢- الاثار المترتبة على هجرة الكفاءات العلمية.

٣- محاولة التوصل الى صياغة استراتيجية مقترحة لمواجهة هجرة الكفاءات العراقية.

اهمية البحث

تكمن اهمية البحث في محاولة التوصل الى رؤية مستقبلية للحد من هجرة العقول العراقية، من خلال دراسة الدوافع والمبررات التي تدفع الكفاءات العراقية نحو الهجرة الى الدول المستقبلة والعمل على تذليل الصعوبات والمعوقات التي تواجهه عودة الكفاءات العراقية والعمل على تشجيعها من خلال توفير البنى الارتكازية القادرة على توفير بيئة ملائمة للتميز والابداع.

منهجية البحث

اعتمد في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على وصف ومناقشة وتحليل اسباب ظاهرة هجرة الكفاءات العراقية، فضلاً عن استخدام المنهج الكمي والبيانات الاحصائية وتبويبها بشكل منطقي، عن طريق جمع المعلومات والبيانات من الكتب والمصادر والرسائل العلمية التي لها صلة

بهذه الدراسة معتمد اسلوب التحليل العلمي والتوزيع المكاني ودراسة اهمية الموضوع وتأثيره المتبادل على كافة التنمية البشرية، معتمد على طرق التحليل الجغرافي كأساس البرهنة على صحة الفرضية.

الحدود المكانية

تقتصر الدراسة مكانياً على جمهورية العراق، الواقعة في الجزء الجنوبي الغربي من قارة آسيا والجزء الشمالي الشرقي من الوطن العربي، بين دائرتي عرض (٢٢°٣٧′–٢٩°٠٥′) شمالاً وخطي طول (٣٨°٤٥′–٤٨°٤٥′) شرقاً، وتبلغ مساحته نحو (٤٣٥,٠٥٢ كم²). ويحده من الشرق إيران، ومن الشمال تركيا، ومن الغرب سوريا والأردن، ومن الجنوب المملكة العربية السعودية ودولة الكويت والخليج العربي. ويتكون العراق إدارياً من ثماني عشرة محافظة تتفرع إلى أقضية ونواحٍ، كما هو موضح في خريطة (١). أما من الناحية الزمانية، فتغطي الدراسة المدة الممتدة من عام ١٩٤٠ حتى عام ٢٠٠٣، وهي مدة تم تقسيمها إلى ثلاث مراحل تاريخية رئيسة تمثل التطورات التي رافقت ظاهرة هجرة الكفاءات العلمية، وتشمل المرحلة الأولى (١٩٤٠–١٩٦٨)، والمرحلة الثانية (١٩٦٨–١٩٧٩)، والمرحلة الثالثة (١٩٨٠–٢٠٠٣)، وذلك بهدف تتبع تطور الظاهرة وتحليل العوامل المؤثرة فيها وآثارها خلال كل مرحلة.

خريطة (١)



المصدر: وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، الخصائص الطبيعية ، ٢٠١٢.

المبحث الأول: الهجرة
(مفهومها – انواعها – النظريات المفسرة لها)

مفهوم الهجرة

تُعد الهجرة من الظواهر الإنسانية التي رافقت المجتمعات منذ أقدم العصور، وأسهمت في انتشار السكان وتبادل المعارف والخبرات بين الشعوب، مما كان له دور في تطور الحضارات الإنسانية عبر التاريخ. ويقصد بالهجرة انتقال الأفراد أو الجماعات من مكان إقامتهم المعتاد إلى مكان آخر، سواء داخل حدود الدولة أو خارجها، بقصد الإقامة المؤقتة أو الدائمة. وتختلف دوافع هذا الانتقال باختلاف الظروف المحيطة بالفرد أو المجتمع، فقد تكون اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية أو أمنية أو غيرها من العوامل التي تدفع الإنسان إلى البحث عن بيئة توفر له فرصًا أفضل للاستقرار والعمل وتحقيق طموحاته. وتبعًا لذلك، تعد الهجرة ظاهرة متعددة الأبعاد تتداخل فيها الاعتبارات الفردية والظروف العامة، وتنعكس آثارها على كل من مناطق المنشأ والاستقبال من الجوانب السكانية والاقتصادية والاجتماعية [١].

الهجرة لغةً مشتقة من الفعل الثلاثي (هجر)، وتدل في أصل معناها على مفارقة المكان أو ترك الشيء والانصراف عنه. ويستخدم هذا المصطلح للدلالة على انتقال الإنسان من موطن إقامته المعتاد إلى مكان آخر بقصد الاستقرار فيه، سواء كان هذا الانتقال داخل حدود الدولة أو خارجها. ويعبر مفهوم الهجرة، في مدلوله العام، عن تغيير مكان الإقامة بصورة مؤقتة أو دائمة، بما يترتب عليه من انتقال الفرد إلى بيئة جديدة يسعى من خلالها إلى تحقيق أهداف أو ظروف معيشية أكثر ملاءمة [٢]. **أما اصطلاحاً**، فتعرف الهجرة بأنها انتقال الأفراد أو الجماعات من منطقة إلى أخرى بقصد الإقامة فيها، سواء كان ذلك بصورة مؤقتة أو دائمة، نتيجة عوامل تدفعهم إلى مغادرة موطنهم أو دوافع تجذبهم إلى مناطق توفر ظروفًا أفضل للعيش والعمل والاستقرار. وتعد الهجرة من الظواهر الجغرافية والاجتماعية الملازمة لتطور المجتمعات البشرية، إذ ارتبطت بحركة الإنسان منذ العصور الأولى، عندما كان ينتقل بحثًا عن الموارد، أو تحسين مستوى المعيشة، أو توفير الأمن والاستقرار. ومع تعاقب الأزمنة، استمرت الهجرات البشرية بأشكالها المختلفة، وأسهمت في إعادة توزيع السكان، وتبادل الخبرات والثقافات، والتأثير في الخصائص الديموغرافية والاقتصادية للمناطق المرسلة والمستقبلة. ويتم تصنيف انواع الهجرة وفقاً لما يأتي[٣]:

---

[١] - احمد ابو زيد، الهجرة واسطورة العودة، مجلة عالم الفكر، العدد السابع عشر، الكويت، ١٩٩٦، ص٢٤٣.

[٢] - https://ahmedabdouawad.com.

[٣] - عبد اللطيف شهاب، ظاهرة الهجرة الدولية دراسة تحليله لحركة الهجرة الافريقية الى دول الاتحاد الاوربي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد ١٦، الجامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠٠٨، ص٩.

١- الهجرة طبعا للمجال او المكان، حيث من الممكن ان تصبح الهجرة داخلية (في داخل البلد نفسة) او خارجية.

٢- الهجرة طبقا للزمن، وتنقسم الى قسمين من حيث الاستمرار والدوام وهما، الهجرة الدائمة والهجرة المؤقتة.

٣- طبقاً لشكل الهجرة، والمتمثلة بالإكراه(الاجبار)، والهجرة الارادية(الاختيارية).

٤- الهجرة طبقاً للأصل (الطبيعة)، والمتمثلة بالمكون الديني والسياسي والاقتصادي والثقافي.

انماط الهجرة

للهجرة أنماط متعدد ويتميز كل منها بخصائص ديموغرافية خاصة، وان كان يقصد بها عموما الانتقال الجغرافي من منطقة لأخرى. ويمكن تقسيمها حسب الدافع والمسافة والاستمرارية او حسب الحجم والاتجاه وما إذا كانت محلية او دولية، ويعد هذا التصنيف الهجري امرأ ضروريا في فهم خصائص التحركات البشرية زمانا ومكانياً. وتنصف الهجرة مكانياً كما يلي:

١- الهجرة الداخلية

هي انتقال الأفراد أو الجماعات من منطقة إلى أخرى داخل حدود الدولة دون تجاوز حدودها السياسية، ويكون هدفها في الغالب البحث عن فرص عمل أفضل، أو تحسين مستوى الدخل والمعيشة، أو الحصول على الخدمات الأساسية التي قد لا تتوافر في مناطقهم الأصلية. وتعد هذه الهجرة من أكثر أنماط الحركة السكانية شيوعًا، إذ ترتبط باختلاف مستويات التنمية بين الأقاليم، وتباين فرص التشغيل والخدمات والبنية التحتية، وقد برزت الهجرة من الريف إلى المدن بوصفها الصورة الأكثر انتشارًا للهجرة الداخلية، ولا سيما بعد التطور الصناعي واتساع النشاط الاقتصادي في المراكز الحضرية، الأمر الذي أدى إلى زيادة الطلب على الأيدي العاملة واستقطاب السكان من المناطق الريفية، وتمتاز الهجرة الداخلية بانخفاض تكاليفها وسهولة إجراءاتها مقارنة بالهجرة الخارجية، لعدم ارتباطها بقيود الحدود الدولية أو متطلبات الدخول والإقامة، كما تمثل أحد أهم عناصر التغير في التوزيع الجغرافي للسكان داخل الدولة، ويعتمد قياسها وتحليلها بدرجة كبيرة على البيانات التي توفرها التعدادات السكانية والسجلات الرسمية، ولا سيما ما يتعلق بمكان الإقامة السابق والحالي للمهاجرين [٤].

[٤] - علي سالم حميدان ومحمود عبد الله الحبيس، جغرافية السكان مدخل الى علم السكان، دار صفاء للنشر والتوزيع، الاردن، ٢٠٠١، ص١٣٥.

٢- الهجرة الخارجية

هي انتقال الأفراد أو الجماعات من دولة إلى أخرى عبر الحدود السياسية بقصد الإقامة المؤقتة أو الدائمة. ولا يرتبط هذا النوع من الهجرة بطول المسافة التي يقطعها المهاجر، وإنما بعبور الحدود الدولية، فقد تكون الدولة المقصودة مجاورة ولا يفصلها سوى مسافة قصيرة، أو تقع في قارة أخرى تتطلب السفر لمسافات بعيدة، وفي الحالتين تندرج الحركة ضمن مفهوم الهجرة الدولية. ومن ثم، فإن المعيار الأساسي للتمييز بين الهجرة الداخلية والخارجية يتمثل في تجاوز الحدود السياسية للدولة، وليس في المسافة أو الزمن المستغرق في الانتقال. وتشمل الهجرة الدولية أنماطًا متعددة، منها الهجرة الدائمة التي يستقر فيها المهاجر في بلد المقصد بصورة نهائية، ومنها الهجرة المؤقتة التي يقيم خلالها في الخارج لفترة محددة، غالبًا لأغراض العمل أو الدراسة أو اكتساب الخبرة، ثم يعود إلى وطنه الأصلي بعد تحقيق أهدافه. وقد شهدت العديد من دول العالم هذا النمط من الهجرة، إذ اتجهت أعداد من السكان إلى العمل في الخارج لفترات زمنية محددة قبل العودة إلى بلدانهم، مستفيدين من المدخرات والخبرات التي اكتسبوها لتحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية [٥].

وهناك عدة انماط للهجرة الخارجية ومنها:

أ – هجرة خارجية دائمة: يقصد بها انتقال الفرد إلى دولة أخرى بنية الاستقرار النهائي فيها، بحيث تنقطع صلته بمكان إقامته الأصلي من الناحية السكانية، ويتجه إلى الاندماج في المجتمع الجديد من خلال التكيف مع أنظمته الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، واكتساب عادات وتقاليد البيئة المستقبلة، بما يحقق له الاستقرار على المدى الطويل.

ب – هجرة خارجية مؤقتة: تتمثل في انتقال الأفراد إلى خارج أوطانهم لفترة زمنية محددة، غالبًا بهدف العمل أو الدراسة أو اكتساب الخبرة وتحسين المستوى المعيشي. ولا يكون الاستقرار في بلد المقصد هو الغاية النهائية، إذ يظل خيار العودة إلى الوطن الأصلي قائمًا بعد تحقيق الأهداف التي دفعت إلى الهجرة. وقد تطول مدة الإقامة أو تقصر تبعًا لطبيعة العمل أو الظروف المحيطة بالمهاجر، إلا أنها تبقى مرتبطة بفكرة العودة والاستفادة من الخبرات أو الموارد المالية المتحققة في بلد المنشأ.

وتشير هذه الأنماط إلى أن الهجرة الخارجية، سواء كانت دائمة أم مؤقتة، تنشأ نتيجة مجموعة من الدوافع الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية أو الأمنية، والتي تختلف في تأثيرها باختلاف

---

[٥] - سعد عبد الرزاق محسن، الهجرة تعريفها وانواعها ودوافعها ونتائجها، محاضرة منشورة، كلية التربية الاساسية، جامعة بابل، بابل، ٢٠١٥، للمزيد ينظر
.http://www.uobabylon.edu.iq/uobColeges/lecture.aspx?fid=11&depid=1&lcid=43924

ظروف الأفراد والمجتمعات، لكنها تشترك جميعًا في كونها عوامل تحفز الانتقال من دولة إلى أخرى بحثًا عن فرص أو ظروف أكثر ملاءمة.

النظريات المفسرة للهجرة

أ- نظرية المسافة[٦]

ترى هذه النظرية أن الأغلبية العظمى من المهاجرين تهاجر إلا لمسافات قصيرة وهذا يؤدي إلى عمليات إزاحة وعمليات تغير وتحول السكان الأمر الذي يؤدي بدوره إلى تدفق المهاجرين الذين يتجهون إلى مراكز الصناعة والتجارة الكبرى. إن النتيجة الطبيعية لأي حركة هجرة محدودة في مدارها ولكنها تتصف بأنها منتشرة في كل أنحاء بلد وعملية امتصاص المهاجرين سوف تتم عندما بدئ إحدى المدن في النمو السريع فإن سكان مدن أخرى يمكن أن يهاجروا إليها، وبسبب الهجرة الداخلية تحدث ثغرات في القطاع الريفي. إن عمليات تشتت المهاجرين وتفرقهم في أماكن متعددة على عكس عملية امتصاصهم في مكان معين ولكن العمليتان تمتصان ملامح متشابهة. يؤدي دفق أي تيار هجرة إلى خلق تيار معاكس له متكافئ ومتعادل له في نفس الوقت يعرض ما فقدته المناطق الطاردة. غالبا ما يذهبون المهاجرون الذين ينتقلون إلى مسافات بعيدة إلى أماكن خاصة يفضلونها وغالبا ما يكون المكان هو أحد المراكز الصناعية أو التجارية فالإناث أكثر ميلا للهجرة من الذكور، اذ ان رغبة الناس في تحسين أحوالهم الاقتصادية هي أقوى حافز لهم على الهجرة.

ب-نظرية عوامل الطرد والجذب[٧]

تعد هذه النظرية من اهم النظريات المفسرة للهجرة، فقد تميزت المجتمعات الاصلية للمهاجرين بتأثرها بسمتي الطرد والجذب التي كان يهاجر الهيا الناس حسب المتغيرات التي تساهم في اختيار جماعات معينة لكي تهاجر الى مكان يمتلك عوامل الجذب فيه.

يمكن تصنيف دوافع الهجرة إلى مجموعتين رئيسيتين هما عوامل الطرد وعوامل الجذب وتشير عوامل الطرد إلى الظروف السلبية التي تدفع الأفراد إلى مغادرة أوطانهم، ومن أبرزها تردي الأوضاع الاقتصادية، وارتفاع معدلات الفقر والبطالة، وانتشار الاضطهاد والتمييز، وضعف الاستقرار الاجتماعي، فضلًا عن الحروب والنزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية والأزمات الإنسانية. وتسهم هذه العوامل في خلق بيئة غير ملائمة للحياة والعمل، مما يدفع السكان إلى البحث عن بدائل أكثر أمنًا واستقرارًا. ويعد الفقر من أكثر العوامل تأثيرًا في تنامي حركة الهجرة

---

[٦] - خضر زكريا وأخرون، دراسات في المجتمع العربي المعاصر، ط٢، دار الاهالي للنشر والتوزيع، دمشق، ١٩٩٩، ص٢٥.

[٧] - باقر سلمان النجار، الهجرة وانتقال الايدي العاملة من المنطقة العربية، مجلة علم الفكر، العدد الثاني، الكويت، ١٩٨٧، ص٣٧.

على المستوى العالمي، كما يتوقع أن تتزايد أهمية العوامل البيئية والمناخية مستقبلًا بوصفها من المحركات الرئيسة للهجرات البشرية.

أما عوامل الجذب فتتمثل في المزايا التي توفرها مناطق أو دول المقصد، والتي تشجع الأفراد على الانتقال إليها، مثل الاستقرار السياسي والأمني، وتحسن الأوضاع الاقتصادية، وتوافر فرص العمل، وارتفاع مستويات الدخل، واحترام الحقوق والحريات، إلى جانب جودة الخدمات التعليمية والصحية وضمان مستقبل أكثر استقرارًا. كما أسهمت المدن الصناعية في الدول المتقدمة في استقطاب أعداد كبيرة من المهاجرين نتيجة اتساع النشاط الاقتصادي وارتفاع الطلب على القوى العاملة، الأمر الذي أدى إلى تزايد الهجرة من المناطق الريفية إلى المراكز الحضرية، سواء داخل الدولة الواحدة أو عبر الحدود الدولية، استجابةً لمتطلبات النمو الاقتصادي والتوسع الصناعي.

ج- النظرية الاجتماعية والثقافية[٨]

ينظر التفسير الاجتماعي إلى الهجرة بوصفها ظاهرة تنشأ نتيجة التفاعل المستمر بين مجتمع المنشأ ومجتمع المقصد، إذ يمثل المهاجر حلقة اتصال تنقل التأثيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية بين المجتمعين. وتؤثر الظروف السائدة في كل منهما، مثل طبيعة العلاقات الاجتماعية، ومستوى الاستقرار، والفرص المتاحة، في قرار الهجرة واختيار وجهتها ومدتها، فضلًا عن الآثار التي تترتب عليها بالنسبة للمهاجر والمجتمع. ومن هذا المنطلق، يرى أنصار هذا الاتجاه أن تفسير الهجرة لا يقتصر على الجوانب الاقتصادية وحدها، وإنما يتطلب دراسة مجموعة من العوامل الاجتماعية التي تسهم في تشكيل أنماط الهجرة وتوجيه مساراتها، ويمكن تناول هذه العوامل من خلال عدد من المحاور الرئيسة:

١- الاثر الثقافي لتفسير الهجرة

يرى أنصار التفسير الثقافي أن الثقافة السائدة في المجتمع تؤدي دورًا محوريًا في تشكيل الاتجاهات العامة نحو الهجرة، إذ تؤثر القيم والعادات والتقاليد وأنماط التفكير في استعداد الأفراد لاتخاذ قرار الانتقال إلى مكان آخر. ووفقًا لهذا المنظور، فإن الثقافة لا تحدد فقط الميل إلى الهجرة، بل تسهم أيضًا في رسم أنماطها واتجاهاتها واستمراريتها داخل المجتمع. وعلى الرغم من أن حجم الهجرة وسرعتها قد يتأثران بعوامل اقتصادية أو سياسية أو أمنية، فإن هذه العوامل تعمل غالبًا ضمن إطار ثقافي يحدد كيفية استجابة الأفراد لها. ومن ثم، فإن الظاهرة الهجرية تمثل نتاجًا للتفاعل بين البنية الثقافية للمجتمع والدوافع الاقتصادية، حيث تتكامل القيم الاجتماعية مع

[٨] - خضر زكريا، المصدر السابق، ص٥٢.

الظروف المعيشية في توجيه حركة السكان داخل الدولة أو خارجها، مما يجعل الهجرة جزءًا من البناء الاجتماعي والثقافي للمجتمع، وليست مجرد استجابة لاعتبارات اقتصادية بحتة.

٢- نظرية التنظيم الاجتماعي

تنطلق نظرية التغير الاجتماعي من أن المجتمعات تمر بمراحل متعاقبة من التحول تؤثر في بنيتها الثقافية والاجتماعية وفي أنماط السلوك الفردي والجماعي. وتنعكس هذه التحولات على النظم الاجتماعية من خلال التغير الذي يطرأ على منظومة القيم والثقافة والعلاقات الاجتماعية، إضافة إلى التغيرات المرتبطة بشخصية الأفراد واتجاهاتهم. وفي هذا الإطار، ينظر إلى الهجرة بوصفها إحدى الآليات التي تسهم في إعادة التوازن داخل المجتمع، إذ تتيح للأفراد فرصة تجاوز ظروف الحرمان أو محدودية الفرص، وفي الوقت نفسه تساعد المجتمع على التكيف مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية.

وتؤكد هذه النظرية أن الهجرة ليست حدثًا منفصلًا عن البيئة الاجتماعية، بل تتأثر بالخصائص الاجتماعية والثقافية لكل من مجتمع المنشأ ومجتمع المقصد، كما تؤثر فيهما من خلال ما يرافقها من انتقال للأفراد والخبرات والقيم. وخلال هذه العملية قد تتغير أهداف المهاجرين وتطلعاتهم وأنماط سلوكهم بما يتلاءم مع البيئة الجديدة. ولذلك ينظر إلى النسق الهجري بوصفه منظومة ديناميكية تتكون من ثلاثة عناصر مترابطة هي: مجتمع الطرد، ومجتمع الجذب، والمهاجرون أنفسهم، حيث تتفاعل هذه العناصر بصورة مستمرة، ويؤثر كل منها في الآخر، مما يجعل الهجرة عملية اجتماعية متغيرة تخضع لظروف المجتمعين ولطبيعة العلاقات القائمة بينهما.

المبحث الثاني: (هجرة الكفاءات العلمية العراقية)

أولاً: مفهوم هجرة الكفاءات العلمية:

ان هجرة الكفاءات او هجرة العقول لها عدة تعريفات ففي الموسوعة البريطانية تعرف بانها انتقال اشخاص تلقوا تعليماً جامعياً او مهنياً، واختاروا ان يغيروا البلد او المجال الاقتصادي من اجل رفع رواتبهم او ظروف معيشتهم[٩]. هي انتقال أصحاب المؤهلات العلمية والخبرات التخصصية من بلدانهم إلى دول أخرى، غالبًا بحثًا عن بيئة توفر فرصًا أفضل للبحث العلمي والعمل والتطور المهني. ويشمل هذا المفهوم العلماء والباحثين والأكاديميين والمهنيين ذوي المهارات العالية الذين يمتلكون تأهيلًا علميًا أو خبرة متخصصة في مجالات معينة. وتُعد هذه الظاهرة من القضايا التي تحظى باهتمام المؤسسات الدولية، إذ تنظر إليها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم

[٩] - حنان يوسف، هجرة العقول العربية - واقع وآفاق هجرة العمالة في ضوء الشراكة الاورومتوسطية، المنظمة العربية للتعاون الدولي، القاهرة، ٢٠٠٦، ص٨٦.

والثقافة (اليونسكو) على أنها نمط غير متوازن من انتقال المعرفة والكفاءات، يتجه في الغالب من الدول النامية إلى الدول المتقدمة، ويؤدي هذا التدفق إلى انتقال أحد أهم عناصر الإنتاج، وهو رأس المال البشري، بما يحمله من معارف وخبرات وقدرات ابتكارية، الأمر الذي يمنح الدول المستقبلة مكاسب علمية واقتصادية، في حين تتحمل الدول المصدرة خسائر تنموية تتمثل في فقدان الكفاءات التي أنفقت موارد كبيرة على إعدادها وتأهيلها، وهو ما يُعرف أحيانًا بالانتقال العكسي للمعرفة أو التكنولوجيا [١٠].

تُعد هجرة الكفاءات العلمية من أكثر أنماط الهجرة تأثيرًا في مسار التنمية، وقد برزت هذه الظاهرة في العراق بصورة واضحة نتيجة تزايد انتقال أصحاب الاختصاصات والخبرات إلى الدول العربية والدول المتقدمة. وأدى اتساع هذه الهجرة إلى خسارة البلاد لجزء مهم من رأس مالها البشري، الأمر الذي انعكس سلبًا على التطور العلمي والاقتصادي والاجتماعي. وقد ارتبطت هذه الظاهرة بمجموعة من العوامل المتداخلة، في مقدمتها عدم الاستقرار السياسي، والتحديات الاقتصادية، وضعف البيئة العلمية والبحثية، إلى جانب محدودية الفرص المهنية التي تتيح للكفاءات تحقيق طموحاتها والاستفادة من مؤهلاتها. وفي المقابل، توفر الدول المستقبلة بيئة أكثر ملاءمة من حيث الاستقرار، والإمكانات البحثية، والحوافز المهنية، مما يجعلها أكثر قدرة على استقطاب الكفاءات والمحافظة عليها. ونتيجة لذلك، أصبحت العديد من الدول النامية، ومن بينها العراق، بيئات طاردة للعقول المتميزة، في حين تحولت الدول المتقدمة إلى مراكز جذب تستفيد من الخبرات والمهارات التي تم إعدادها وتأهيلها في بلدانها الأصلية، وهو ما يفاقم الفجوة العلمية والتنموية بين الدول المصدرة والدول المستقبلة للكفاءات.

ثانياً: العوامل المؤثرة على هجرة الكفاءات:

وتشمل تلك العوامل:

١ – العامل الاقتصادي

يسعى المهاجرون دائما الى تحسين احوالهم المعيشية وهم يقصدون الدول التي تتميز بأفضل الفرص الاقتصادية واعلى المردودات المادية، وتؤكد بعض الدراسات ان حجم الهجرة الى مجتمع ما يصل الى ذروته القصوى في وقت الانتعاش الاقتصادي وتتوقف الهجرة في وقت الكساد الاقتصادي، ومن اهم مظاهر التخلف الاقتصادي والتي لها تأثير مباشر على هجرة الكفاءات هي الاجور والدخول المنخفضة، وكذلك فرص العمل القليلة وانتشار البطالة بين اصحاب الشهادات العليا بسبب التبعية الاقتصادية وسوء التخطيط لاستثمار اصحاب الكفاءات، ويتجلى

[١٠] - ستار جبار الجابري، هجرة الكفاءات العراقية الاسباب والمعالجات، مجلة دراسات دولية، العدد ٦٨، بغداد، ٢٠١٧، ص٢-٣.

التباين في المستوى الاقتصادي بصورة واضحة بين الدول الطاردة للكفاءات و الدول المستقبلة الدول المستقبلة ، وهذا التباين ناتل من عمل المنظومة الاقتصادية للعراق كبلد مصدر للكفاءات والعقول العلمية من جهة والبلدان المتقدمة المستقبلة لها من جهة أخرى، وما تقوم به هذه المنظومة من الاستفادة وتوظيف هذه الإمكانيات مع الموارد المتاحة في التنمية الوطنية الشاملة[١١].

٢- العامل السياسي والاداري

ان البنية السياسية واشكالاتها في البلدان العربية عموماً، تشكل قوة طاردة للكفاءات العلمية العربية وخاصة في العراق باتجاه الدول الغربية الاكثر استقراراً وديمقراطية، ولان الانسان بطبيعة ميال الى الحرية والبحث عن الحقيقة والمعرفة والتخلص من القيود الفكرية التي تحجر التفكير الانساني او تقمعه، ويتطلع دائماً الى السلام والامن والاستقرار، بالإضافة لما تملكه الكفاءات العلمية من وعي ونضج سياسي ومعرفة علمية، فالدول المستقبلة للكفاءات تتميز بان انظمة الحكم فيها ديمقراطية تكفل الاستقرار والحرية للأفراد في تفكيرهم ونشاطاتهم وكتاباتهم وانتقاداتهم.

ان التغيرات السياسية بعد احتلال العراق عام ٢٠٠٣ لم تأت بالجديد، فلا نزال نلاحظ ان هجرة الكفاءات من العراق مستمرة، اذ استجدت ظروف واسباب اخرى ادت الى استمرار الهجرة ومن اهمها غياب الامن والاستهداف الممنهج للكفاءات العراقية، وعدم الاستقرار السياسي والاداري، كما ان الفساد الاداري والسياسي ادى الى استبعاد الكثير من الكفاءات العراقية ذات الخبرات العالية الامر الذي انعكس سلباً على مخرجات الدوائر والمؤسسات وعلى كافة مرافق الحياة[١٢].

٣- العامل الاجتماعي

ان النظام الاجتماعي العراقي يسوده نوع من التخلف والتعصب والادعاء بامتلاك الحقيقة وانكار الرأي الاخرى ومحاولة تحجيمه، فهو يتصف بسيادة الطابع العشائري وعدم احترام العقول العلمية، بالإضافة الى عدم وضع الكفاءات العلمية في المراكز اللائقة والتي تتناسب مع مكانتهم العلمية، وهذا عكس ما نشاهده في الدول المتقدمة التي تسعى دائما الى استقطاب الكفاءات الشابة والي تنظر اليها بانها صانعة المستقبل، فالقوانين السيئة والمحيط الاجتماعي العراقي غير

[١١] - ذكرى عبد المنعم ابراهيم، الهجرات الخارجية وتحدياتها الثقافية والتنموية على المجتمع العراقي - بحث انثروبولوجي عن تداعيات هجرة الكفاءات العلمية، مجلة الآداب، العدد ١٠٦، جامعة بغداد، ٢٠١٣، ص٥٥٨.

[١٢] - عمر اسماعيل حسين، هجرة الكفاءات العراقية واثرها على الاقتصاد الوطني، بحث منشورة من قبل الدائرة الاقتصادية، وزارة المالية، العراق، ٢٠١٢، ص١٩.

الودي والاحباط المعنوي لدى الكفاءات ادى الى نمو شعور حقيقي بالغربة داخل الوطن وبالتالي التفكير بالهجرة خارج العراق[١٣].

ثالثاً: مراحل الهجرة الخارجية للكفاءات العراقية:

بدأت هجرة الكفاءات العراقية بمعدلات محدودة خلال العقود الأولى التي أعقبت تأسيس الدولة العراقية عام ١٩٢١، إذ لم تكن دوافع الهجرة في تلك المرحلة بالقوة التي تدفع أعدادًا كبيرة من أصحاب الاختصاصات إلى مغادرة البلاد. كما أن محدودية أعداد الطلبة المبتعثين للدراسة في الخارج، إلى جانب توافر فرص العمل داخل العراق، أسهمت في بقاء هذه الظاهرة ضمن نطاق ضيق. ومع تعاقب التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، شهدت هجرة الكفاءات تطورًا تدريجيًا من حيث الحجم والاتجاهات والأسباب، حتى أصبحت إحدى القضايا الرئيسة التي أثرت في مسيرة التنمية الوطنية. ويمكن تتبع تطور هذه الظاهرة من خلال تقسيمها إلى عدد من المراحل التاريخية التي تميزت كل منها بظروف وعوامل مختلفة، وذلك على النحو الآتي:

المرحلة الأولى: امتدت من عام ١٩٤٠ حتى عام ١٩٦٨:

تمثل هذه المرحلة البداية الفعلية لهجرة الكفاءات العراقية، إذ بدأت بموجة هجرة اليهود العراقيين خلال أربعينيات القرن العشرين، وهم يمثلون آنذاك شريحة مهمة من أصحاب الكفاءات العلمية والطبية والثقافية، الأمر الذي أدى إلى فقدان عدد من الخبرات وأسهم في إحداث فجوة في البنية العلمية والتعليمية للدولة الناشئة، ثم شهدت هذه المرحلة موجة أخرى أعقبت التغيرات السياسية التي رافقت قيام النظام الجمهوري عام ١٩٥٨، وما تلاها من اضطرابات وصراعات على السلطة، ولا سيما أحداث عام ١٩٦٣، حيث دفعت حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني عددًا من العلماء والأكاديميين وأصحاب الاختصاصات إلى مغادرة البلاد بحثًا عن بيئة أكثر استقرارًا تتيح لهم مواصلة نشاطهم العلمي والمهني، لتبدأ بذلك ظاهرة هجرة الكفاءات بالاتساع تدريجيًا مقارنة بما كانت عليه في العقود السابقة[١٤].

المرحلة الثانية: امتدت من عام ١٩٦٨ حتى عام ١٩٧٩:

بعد تزايد الصراع السياسي في حقبة الستينات من القرن الماضي، فقد تزايدت بشكل ملحوظ هجرة العقول العراقية اذ فضل كثير من الطلبة الذين انهو دراستهم في الجامعات الغربية ومن بينهم العديد من البعثات الحكومية البقاء في تلك الدول. ويعد العامل الساسي السبب الرئيسي للهجرة

[١٣] - عمر اسماعيل حسين، المصدر السابق، ص٢٠.
[١٤] - ستار جبار الجابري، المصدر السابق، ص٦.

الاجبارية والطوعية في تلك الحقبة، اما العامل الاقتصادي فكان ثانويا، ولم يكن السبب الاساس للهجرة. وبعد تفاقم مشكلة عدم عودة الملاكات العلمية وتزوح بعض الملاكات من داخل العراق الى الخارج وحاجة الجامعات العراقية الى الكفاءات العراقية، سنت الحكومة العراقية في العام ١٩٧٥ قانون ١٥٤ لتشجيع عودة الكفاءات العلمية العراقية على العودة مع توفير بعض المحفزات المادية. ويبين الجدول التالي العائدين الى العراق حسب الاختصاص في عام ١٩٧٥ بعد سن قانون ١٥٤ لعودة الكفاءات العلمية العراقية.

جدول (١) العائدين الى العراق عام ١٩٧٥.

الشهادة	علوم	طب	هندسة	زراعة	إنسانيات	نفط	المجموع
دكتوراه	137	70	81	47	71	6	412
ماجستير	33	19	106	15	62	3	238
دبلوم عالٍ	1	39	12	1	2	—	55
المجموع	**171**	**128**	**199**	**63**	**135**	**9**	**705**

المصدر: نادر عبد الغفور احمد، العقول العراقية المهاجرة بين الاستنزاف والاستثمار – دراسة تحليلية لهجرة العقول العراقية المفكرة وكيفية استثمارها لخدمة عراق المستقبل، مؤسسة الرافدين، لندن، ٢٠٠٣، ص١٣.

شهد النصف الثاني من سبعينيات القرن العشرين تصاعدًا ملحوظًا في هجرة الكفاءات العراقية، نتيجة تفاقم التوترات السياسية واحتدام الصراع بين القوى السياسية في البلاد. وقد اتسمت تلك المرحلة بسيطرة الاعتبارات السياسية والأيديولوجية على المشهد الداخلي، الأمر الذي انعكس سلبًا على البيئة العلمية والمهنية، ودفع عددًا متزايدًا من الأكاديميين والعلماء وأصحاب الاختصاصات إلى مغادرة العراق. واتجهت غالبية الكفاءات المهاجرة خلال هذه المرحلة إلى عدد من الدول العربية، وفي مقدمتها الجزائر وليبيا واليمن، فضلاً عن بعض دول أوروبا والدول الاشتراكية السابقة، بحثًا عن بيئة أكثر استقرارًا تتيح لهم مواصلة نشاطهم العلمي والمهني بعيدًا عن تداعيات الصراع الداخلي [١٥].

المرحلة الثالثة: خلال المدة ١٩٨٠ – ٢٠٠٣:

بعد اندلاع الحرب العراقية الايرانية في العام ١٩٨٠ ازداد مستوى الهجرة للكفاءات العراقية لا سيما بعد زج الكثير من الاساتذة الجامعين والكفاءات العلمية في اثناء الحرب، مما دفع الكثيرين منهم الى الهجرة خارج العراق. وفي عقد التسعينات من القرن الماضي شهدة العراق هجرة كثيفة

[١٥] - محمد رشيد الفيل، الهجرة وهجرة الكفاءات العلمية العربية والخبرات الفنية او النقل العكسي للتكنولوجيا، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٠، ص١٠٨.

غير مسبوقة للكفاءات العراقية شملت الكثير من الكفاءات بعد احداث الكويت عام ١٩٩٠ وبدأ فرض الحصار الدولي على العراق وما اعقبة من تراجع كبير في كافة قطاعات الدولة وشبة انهيار للدولة العراقية بسبب العقوبات الاقتصادية الصارمة على العراق وتوجه الكثير من الكفاءات ولا سيما اساتذة الجامعات الى الدول العربية وبالأخص ليبيا اذ كانت نسبة العراقيين مرتفعة بشكل لافت للنظر، فضلاً عن اليمن والاردن ودول اخرى[١٦].

وخلال المدة بين ١٩٩١ – ١٩٩٨ غادر العراق اكثر من ٧٣٥٠ عالماً استقبلتهم دول اوروبية وكندا والولايات المتحدة، ومنهم ٩٠% اساتذة جامعات[١٧].وبعد تغير النظام السياسي في عام ٢٠٠٣ رجعت العديد من الكفاءات العراقية التي كانت في الخارج بسبب تحسن الوضع الاقتصادي، ولكن بسبب سوء البنى الارتكازية، ادى الى عودة البعض ممن عادوا الى العراق بعد ٢٠٠٣. اما اهم الاسباب التي التي ادت الى هجرة الكفاءات العراقية قبل عام ٢٠٠٣ كما مبين بالنسب المؤية في الجدول (٢).

جدول (٢) العائدون من الكفاءات حسب الجنس بعد عام ٢٠٠٣.

الجنس	العدد	النسبة المئوية
ذكر	3179	80.9%
أنثى	754	19.1%
المجموع	**3933**	**100%**

المصدر: حسن عبد الهادي زاير ، المنظور الاستراتيجي لاحتضان الكفاءات العائدة ومعالجة ظاهرة هجرة العقول – دراسة تطبيقية على بيانات وزارة الهجرة والمهجرين ، مر كز البيان للدراسات والتخطيط ، بغداد ، ٢٠١٨ ، ص٨.

يتضح من بيانات الجدول أن الذكور شكلوا النسبة الأكبر من الكفاءات العراقية العائدة من الخارج، إذ بلغ عددهم (٣١٧٩) عائدًا، بما يمثل (٨٠.٩%) من إجمالي العائدين، في حين بلغ عدد الإناث (٧٥٤) عائدة، بنسبة (١٩.١%). ويعكس هذا التفاوت محدودية مشاركة الإناث في الهجرة والعودة مقارنة بالذكور، وهو ما يمكن تفسيره بطبيعة التخصصات التي شهدت أعلى معدلات للهجرة، ولا سيما التخصصات العلمية والهندسية والطبية، إضافة إلى العوامل الاجتماعية والأسرية التي كانت تؤثر في حركة انتقال الكفاءات خلال تلك الفترة.

[١٦] - نادر عبد الغفور احمد، المصدر السابق، ص١٥.

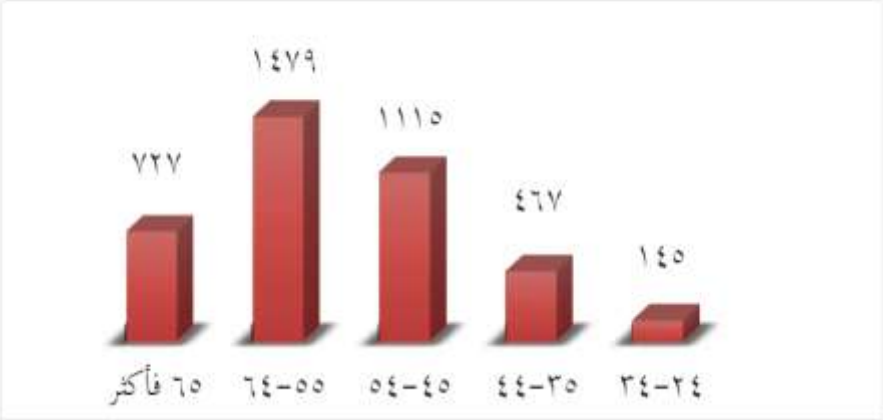
[١٧] - عبد الوهاب حومد، هجرة الكفاءات العراقية - نظرة تحليلية، منشور على الرابط .http://www.iraqpqrliment.com/print.php?sid=57281

جدول (٣) الكفاءات العراقية العائدة بعد عام ٢٠٠٣ حسب الفئات العمرية.

الفئة العمرية (سنة)	العدد	النسبة المئوية
24–34	145	3.7%
35–44	467	11.9%
45–54	1115	28.3%
55–64	1479	37.6%
65فأكثر	727	18.5%
المجموع	**3933**	**100%**

المصدر: حسن عبد الهادي زاير ، المنظور الاستراتيجي لاحتضان الكفاءات العائدة ومعالجة ظاهرة هجرة العقول – دراسة تطبيقية على بيانات وزارة الهجرة والمهجرين ، مر كز البيان للدراسات والتخطيط ، بغداد ، ٢٠١٨ ، ص٩.

شكل (١) الكفاءات العراقية العائدة بعد عام ٢٠٠٣ حسب الفئات العمرية.



المصدر: بالاعتماد على الجدول (٣).

يتضح من الجدول والشكل البياني أن أعلى نسب الكفاءات العراقية العائدة من الخارج تركزت ضمن الفئتين العمريتين **(45–54)سنة** و(٥٥–٦٤ سنة)، وهو ما يشير إلى أن معظم العائدين ينتمون إلى الأجيال التي غادرت العراق خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين وبدايات القرن الحادي والعشرين. ويمكن تفسير هذا التوزيع العمري بارتباط موجات الهجرة بالظروف السياسية والاقتصادية والأمنية التي شهدها العراق قبل عام ٢٠٠٣، إضافة إلى تدهور الأوضاع الأمنية بعد عام ٢٠٠٣، ولا سيما خلال السنوات التي أعقبت عام ٢٠٠٦، مما دفع أعدادًا كبيرة من أصحاب الكفاءات إلى الاستقرار خارج البلاد. كما توحي هذه النتائج بأن نسبة كبيرة من العائدين أصبحت في مراحل عمرية تقترب من سن التقاعد، وهو ما قد يعكس رغبتهم في العودة للاستفادة

من حقوقهم التقاعدية واستعادة ارتباطهم الوظيفي والقانوني بمؤسسات الدولة، إلى جانب دوافع اجتماعية وأسرية أخرى.

جدول (٤)

العائدون من الكفاءات بعد عام ٢٠٠٣ وحسب الحالة التعليمية.

الشهادة	العدد	النسبة المئوية
دبلوم عالٍ	340	8.4%
ماجستير	1679	42.8%
دكتوراه	1914	48.8%
المجموع	**3933**	**100.0%**

المصدر: حسن عبد الهادي زاير ، المنظور الاستراتيجي لاحتضان الكفاءات العائدة ومعالجة ظاهرة هجرة العقول – دراسة تطبيقية على بيانات وزارة الهجرة والمهجرين ، مر كز البيان للدراسات والتخطيط ، بغداد ، ٢٠١٨ ، ص١٠.

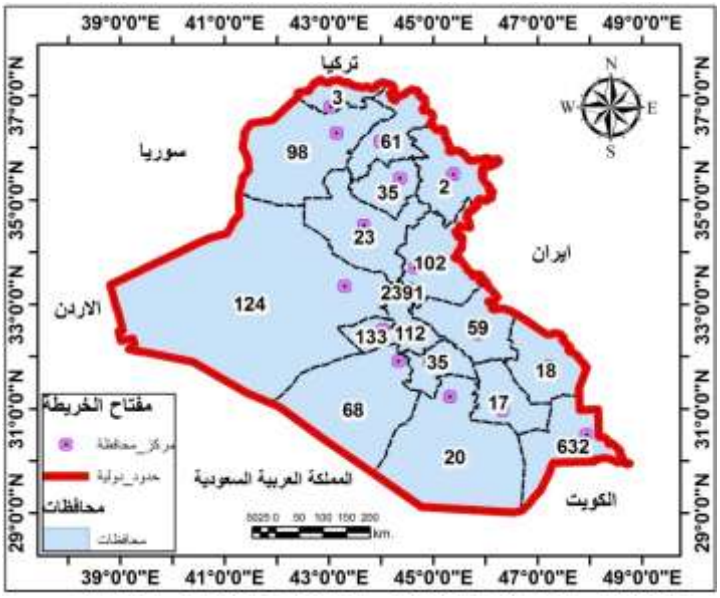
شكل (٢)العائدون من الكفاءات بعد عام ٢٠٠٣ وحسب الحالة التعليمية.



المصدر: بالاعتماد على الجدول (٤)

خريطة (٢)

التوزيع الجغرافي للكفاءات العادة الى العراق بعد عام ٢٠٠٣ وحسب المحافظات.



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على: حسن عبد الهادي زاير، المنظور الاستراتيجي لاحتضان الكفاءات العائدة ومعالجة ظاهرة هجرة العقول – دراسة تطبيقية على بيانات وزارة الهجرة والمهجرين، مر كز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، ٢٠١٨، ص١٥-١٦.

الاثار الناتجة عن هجرة الكفاءات العراقية

أثبتت التجارب التنموية المعاصرة أن رأس المال البشري يمثل الركيزة الأساسية لتحقيق التقدم الاقتصادي والعلمي، وأن امتلاك الموارد الطبيعية وحده لا يكفي لإحداث التنمية ما لم يقترن بوجود كفاءات قادرة على استثمار تلك الموارد وإدارتها بكفاءة. وقد تمكنت العديد من الدول من تحقيق مستويات متقدمة من النمو بفضل اهتمامها بتنمية مواردها البشرية والمحافظة عليها، في حين أخفقت دول أخرى في تحويل إمكاناتها الطبيعية إلى قوة إنتاجية نتيجة ضعف الاستثمار في العنصر البشري. وفي هذا السياق، تمثل هجرة الكفاءات أحد أبرز التحديات التي تواجه العراق، لما تسببه من استنزاف للخبرات العلمية والمهنية التي يعتمد عليها تحقيق التنمية والتقدم التكنولوجي، ويؤدي استمرار هذه الظاهرة إلى إضعاف القدرات الوطنية في مجالات البحث العلمي والابتكار والإنتاج، كما يسهم في اتساع الفجوة العلمية والتقنية بين العراق والدول المتقدمة، الأمر الذي ينعكس سلبًا على فرص التنمية المستدامة وبناء اقتصاد قائم على المعرفة. ويمكن إجمال أبرز الآثار المترتبة على هجرة الكفاءات العراقية فيما يأتي:

١- الاثار الاقتصادية

تؤدي هجرة الكفاءات العراقية إلى استنزاف جزء مهم من القوى العاملة المؤهلة التي يعتمد عليها الاقتصاد الوطني في تحقيق التنمية ورفع كفاءة القطاعات الإنتاجية والخدمية. ويترتب على ذلك انخفاض في حجم رأس المال البشري المتخصص، مما ينعكس سلبًا على الإنتاجية والقدرة التنافسية ويؤثر في أحد المرتكزات الأساسية للأمن الوطني المتمثلة بالموارد البشرية. كما يسهم نقص الكفاءات في اختلال التوازن داخل سوق العمل، ولا سيما في التخصصات ذات المهارات العالية، الأمر الذي ينعكس على مستوى الأجور وتكاليف استقطاب الخبرات وتعويض النقص في الكوادر المتخصصة.

ولا تقتصر خسائر الهجرة على فقدان الكفاءات نفسها، بل تمتد إلى ضياع الاستثمارات المالية التي أنفقتها الدولة على تعليمها وتأهيلها. فقد بلغت كلفة إعداد خريج كلية الطب في العراق خلال سبعينيات القرن الماضي أكثر من 45ألف دولار، في حين قدرت دراسة أعدتها منظمة الطاقة الذرية العراقية عام ١٩٨٩ كلفة إعداد الحاصل على درجة الدكتوراه في مجالات العلوم والتكنولوجيا بنحو 140ألف دولار .وتشير التقديرات إلى أن هجرة 17,500من حملة الماجستير و 7,500من حملة الدكتوراه كلفت العراق ما يقارب 4.55مليار دولار، بينما قدرت الكلفة اللازمة لاستقطابهم أو تعويضهم بحوالي 1.125مليار دولار، وهو ما يعكس حجم الخسائر الاقتصادية التي تتحملها الدولة نتيجة استمرار نزيف الكفاءات العلمية إلى الخارج[١٨]، ينظر جدول (٥).

جدول (٥)

جزء من تكاليف هجرة الكفاءات العراقية في بعض الدول

الاختصاصات	بريطانيا	دول غربية	الأردن	المجموع	القيمة الرأسمالية لكل مهاجر (دولار)	مجموع القيمة الرأسمالية (دولار)
طبيب	2,000	4,800	95	6,895	53,500	368,882,500
عالم	—	7,350	550	7,900	22,700	١٥٦٤٢٠٠٠٠
اختصاصات أخرى	25,000	33,000	—	58,000	13,800	800,400,000

المصدر: عمر اسماعيل حسين ، هجرة الكفاءات العراقية واثرها على الاقتصاد الوطني ، بحث منشورة من قبل الدائرة الاقتصادية ، وزارة المالية ، العراق ، ٢٠١٢ ، ص٦٦.

[١٨] - عبد الستار الهيتي، الابعاد الاقتصادية في هجرة الكفاءات اسبابها واثارها، بحث منشور على موقع المكتبة الاسلامية على شبكة الانترنت للمزيد ينظر https://library.islamweb.net.

٢- اثر هجرة الكفاءات على التعليم والتنمية

تمثل هجرة الكفاءات العلمية تحديًا كبيرًا أمام تطوير قطاع التعليم في الدول المصدرة للكفاءات، لما تسببه من فقدان للخبرات الأكاديمية والعلمية التي تشكل أساس بناء المنظومة التعليمية والبحثية. وتزداد خطورة هذه الظاهرة في الدول التي تعاني أصلًا من محدودية الإمكانات العلمية والتقنية، إذ يؤدي خروج العلماء والباحثين وأعضاء الهيئات التدريسية إلى إضعاف القدرة على تطوير المؤسسات التعليمية، وتقليل كفاءة البحث العلمي، وإبطاء نقل المعرفة وإنتاجها. وفي عصر أصبحت فيه المعرفة والابتكار من أهم مقومات التنمية، يمثل استمرار نزيف الكفاءات عائقًا أمام إعداد الأجيال المؤهلة وتعزيز القدرات الوطنية في مجالات التعليم والتكنولوجيا. وانعكست هجرة الكفاءات العراقية بصورة مباشرة على مسيرة التنمية التعليمية والعلمية، ويمكن تلخيص أبرز هذه الآثار فيما يأتي:

أ- انخفاض المستوى العلمي

لعل ابرز ما نجم من هجرة الكفاءات العراقية هو انخفاض المستوى العلمي سواء في مجال الابحاث العلمية او في مجال التدريس الاكاديمي، بالإضافة الى ضعف وتدهور الانتاج العلمي والبحثي بالمقارنة مع الانتاج العلمي والبحثي للمهاجرين في البلدان الغربية[١٩].

ب- ضعف معايير النجاح والتقدم العلمي على المستوى الدولي

تعاني مؤسسات التربية والتعليم العالي اليوم بدرجة كبيرة من ضعف معايير النجاح وضعف المؤشرات العالمية في التعليم، بالإضافة عن غياب البرامج التعليمية الحديثة التي تواكب الحداثة، وهذا ما نعكس سلباً على واقع التعليم في العراق من خلال خروج العراق من التصنيفات العالمية للتعليم، فقد احتل العراق فيه المرتبة ١٥٩ من بين ١٦٣ دولة شملها المؤشر الذي يصدر عن معهد السلام والأمن الدولي للعام ٢٠١٦ وذلك بسبب الافتقار لمعايير جودة التعليم في تلك الدول[٢٠]. اما في العام ٢٠١٩ وبحسب مؤشر دافوس لجودة التعليم اظهر بقاء العراق خارج التصنيف وذلك لعدم توفر ابسط معايير الجودة في التعليم[٢١].

ج- النقص في الاختصاصات المهمة

ان النقص الشديد للكفاءات العلمية المساهمة في بناء العراق والذين كانت تحتضنهم الجامعات خلال الفترات الماضية والتي تركت بصمات راسخة في سجل التطور العلمي في العراق ولا سيما في مجال العلوم الطبيعية والهندسية، فالأقسام العلمية في الجامعات باتت تعاني من نقص في

---

[١٩] - ذكرى عبد المنعم ابراهيم، المصدر السابق، ص٥٩٠.

[٢٠] - زيد سالم، العراق يخرج من التصنيف العالمي لجودة التعليم والطلاب يشكون صعوبة المناهج، مقالة صحفية منشورة على الموقع الإلكتروني http://kalimaiq.com/contents/view/details?id=2659.

[٢١] - قصي منذر، العراق خارج تصنيف جودة التعليم العالمي ضمن مؤشر دافوس، مقالة منشورة على موقع جريدة الزمان الالكتروني https://www.azzaman.com.

اختصاصات نادرة يحتاجها البلد اكثر من اي وقت مضى وهو يهم بمرحلة اعمار كبرى، اذ ان تسرب هذه الكفاءات ترك اثاره الخطيرة على النهوض والتقدم في التعليم العالي ولا سيما في مجال الدراسات العليا التي يعول عليها في القيام بمهام كبرى تحتاجها الجامعات في المرحلة المستقبلية. ومن وجهة نظر الباحث فأن ظاهرة هجرة الكفاءات العراقية ستتفاقم مستقبلاً لسببين:

أ- أسهمت التحولات التي فرضتها العولمة في تعزيز المنافسة الدولية على استقطاب الكفاءات العلمية والطاقات الإبداعية، إذ أصبحت الدول والمؤسسات تنظر إلى الموارد البشرية المؤهلة بوصفها أحد أهم مقومات التنمية والقدرة التنافسية. وفي ظل اقتصاد المعرفة، لم يعد التفوق يعتمد على وفرة الموارد الطبيعية بقدر اعتماده على امتلاك رأس مال معرفي قادر على إنتاج المعرفة وتطوير التكنولوجيا وتحويلها إلى قيمة اقتصادية. كما أدى التطور المتسارع في تقنيات المعلومات والاتصالات إلى زيادة الطلب العالمي على أصحاب المهارات والخبرات المتخصصة، الأمر الذي عزز من حركة انتقال الكفاءات نحو البيئات التي توفر فرصًا أفضل للإبداع والبحث العلمي والتطور المهني. ومن ثم، أصبحت قدرة الدول على الاحتفاظ برأس مالها المعرفي مرتبطة بتوفير بيئة مستقرة وداعمة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعلمية، بما يضمن استثمار الكفاءات الوطنية في دعم الابتكار وتحقيق التنمية المستدامة.

ب- يُعد التراجع الديموغرافي في العديد من الدول الصناعية، ولا سيما الدول الغربية، أحد العوامل الرئيسة التي أسهمت في زيادة الطلب على الكفاءات الأجنبية. فقد أدى انخفاض معدلات المواليد وشيخوخة السكان إلى تناقص أعداد القوى العاملة المؤهلة، خاصة في التخصصات العلمية والتقنية والطبية والهندسية، الأمر الذي أوجد فجوة في سوق العمل لا يمكن سدها بالموارد البشرية المحلية وحدها. ونتيجة لذلك، اتجهت هذه الدول إلى تبني سياسات وبرامج تستهدف استقطاب أصحاب المهارات والخبرات من مختلف دول العالم، لتلبية احتياجاتها التنموية وتعزيز قدرتها على الابتكار والبحث العلمي. وقد أسهمت هذه السياسات في زيادة جاذبية الدول المتقدمة للكفاءات العلمية، ولا سيما القادمة من الدول النامية التي تعاني من محدودية الفرص وضعف البيئة الداعمة للإبداع والبحث العلمي.

اذ ان الدراسات الغربية تشير بأن اوروبا ستواجه انخفاض في عدد السكان، وزيادة في عدد المعمرين وكبار السن خلال السنوات الخمسين القادمة، ولكي تحافظ على الاستقرار السكاني فأنها بحاجة الى ١،٦ مليون شخص من الخارج حتى عام ٢٠٥٠م، ولكي تحافظ على النسبة بين العاملين واصحاب الكفاءات فأنها تحتاج الى دخول ١٤ مليون شخص إلى الاتحاد الاوربي[٢٢]، ينظر الجدول (٦).

[٢٢] - حسن عبد الهادي، استقطاب والمحافظة على الكفاءات في الداخل والخارج، مركز الخليج للدراسات، قطر، ٢٠٠١، ص٩٥.

جدول (٦) اعداد العراقيين في الخارج طبقاً لاهم الدول المستقبلة لعام ٢٠١٣.

أهم الدول المستقبلة	العدد
الأردن	401,130
الولايات المتحدة الأمريكية	181,590
لبنان	148,470
السويد	130,449
ألمانيا	93,844
إيران	81,922
المملكة المتحدة	73,726
ليبيا	67,123
أستراليا	51,779
هولندا	42,011
كندا	38,980
مصر	28,192
النرويج	24,763
الدنمارك	21,974
الجزائر	15,208
تركيا	13,163
اليمن	10,327
بلدان أخرى	134,786
المجموع	**2,318,662**

المصدر: التقرير الاقليمي للهجرة الدولية العربية ، الهجرة الدولية والتنمية ، جامعة الدول العربية ، قطاع الشؤون الاجتماعية ، ادارة السياسات السكانية والمغتربين والهجرة ، مصر ، ٢٠١٤ ، ص١٠٩.

الاستنتاجات

١. تمثل هجرة الكفاءات العراقية استنزافًا لرأس المال البشري، ولا سيما أصحاب التخصصات النادرة، مما يضعف القدرات العلمية والتنموية للدولة .

٢. تؤدي هجرة الكفاءات، خاصة الفئات الشابة، إلى آثار طويلة الأمد تتمثل في إبطاء التقدم العلمي والتقني وتعميق فجوة التنمية .

٣. لم تسهم عودة بعض الكفاءات بعد عام ٢٠٠٣ في الحد من الظاهرة، إذ أدت ظروف عدم الاستقرار وضعف البيئة العلمية إلى تجدد موجات الهجرة .

٤. أسهمت الهجرة في نقص الكوادر المتخصصة، مما انعكس سلبًا على الأداء الاقتصادي والاجتماعي وكفاءة المؤسسات العامة .

٥. تسببت هجرة الأكاديميين والباحثين في تراجع جودة التعليم العالي والبحث العلمي، نتيجة انخفاض أعداد الكفاءات التدريسية مقارنة بالاحتياجات الفعلية .

٦. ترتب على هجرة الكفاءات خسائر مالية كبيرة نتيجة فقدان الاستثمارات المخصصة لإعدادها، في مقابل استفادة الدول المستقبلة من خبراتها دون تحمل تكاليف تأهيلها .

٧. أدى استمرار نزيف العقول إلى تقليص حجم القوى العاملة المؤهلة وإضعاف القدرة على الابتكار، مما جعل هجرة الكفاءات إحدى أبرز معوقات التنمية المستدامة وبناء اقتصاد المعرفة .

المقترحات

١. تبني سياسات اقتصادية تنوع مصادر الدخل الوطني، وتدعم القطاعات الإنتاجية، وتوفر فرص العمل، مع تعزيز إجراءات مكافحة الفساد .

٢. سن تشريعات تضمن حماية الكفاءات الوطنية وتحسين أوضاعها الوظيفية والمعيشية بما يتناسب مع دورها في التنمية .

٣. تعزيز الأمن والاستقرار، واتخاذ إجراءات فعالة لحماية الكفاءات من التهديدات والاستهداف .

٤. توظيف خبرات الكفاءات العراقية في الداخل والخارج، وإشراكها في صنع القرار ودعم مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي .

٥. الاستفادة من تقنيات التعليم والتواصل الرقمي لتمكين الكفاءات المقيمة في الخارج من المساهمة في التدريس والبحث العلمي والإشراف الأكاديمي دون الحاجة إلى العودة الدائمة .

Sources

.١ Ibrahim, Thikra Abdel-Moneim, *External Migration and Its Cultural and Developmental Challenges for Iraqi Society: An Anthropological Study on the Repercussions of the Emigration of Scientific Talent*, Journal of Arts, Issue (106), University of Baghdad, 2013.

.٢ Abu Zaid, Ahmed, *Migration and the Myth of Return*, Alam Al-Fikr Journal, Issue (17), Kuwait, 1996.

.٣ Ahmed, Nader Abdel-Ghafour, *Iraqi Expatriate Minds: Between Brain Drain and Investment—An Analytical Study of the Emigration of Iraqi Intellectuals and How to Leverage Them for the Future of Iraq*, Al-Rafidain Foundation, London, 2003.

.٤ Al-Jabri, Sattar Jabbar, *The Emigration of Iraqi Talent: Causes and Solutions*, International Studies Journal, Issue (68), Baghdad, 2017.

.٥ Hussein, Omar Ismail, *The Emigration of Iraqi Talent and Its Impact on the National Economy*, Published Research, Economic Department, Ministry of Finance, Iraq, 2012.

.٦ Humaidan, Ali Salem, and Al-Hubeis, Mahmoud Abdullah, *Population Geography: An Introduction to Demography*, Safaa Publishing and Distribution House, Amman, 2001.

.٧ Houmad, Abdel-Wahab, *The Emigration of Iraqi Talent: An Analytical Perspective*, published at the link: http://www.iraqpqrliment.com/print.php?sid=57281

.٨ Zayer, Hassan Abdel-Hadi, *A Strategic Perspective on Embracing Returning Talent and Addressing the Brain Drain Phenomenon: An Applied Study Based on Data from the Ministry of Migration and Displaced Persons*, Al-Bayan Center for Studies and Planning, Baghdad, 2018. 9. Zakariya, Khader et al., *Studies in Contemporary Arab Society*, 2nd ed., Dar Al-Ahali for Publishing and Distribution, Damascus, 1999.

.١٠ Salem, Zaid, "Iraq Drops Out of Global Education Quality Rankings; Students Complain of Difficult Curricula," article published on the website: http://kalimaiq.com/contents/view/details?id=2659

.١١ Shehab, Abd al-Latif, "The Phenomenon of International Migration: An Analytical Study of African Migration Flows to European Union Countries," *Iraqi Journal of Economic Sciences*, Issue (16), Al-Mustansiriya University, Baghdad, 2008.

.١٢ Abd al-Hadi, Hassan, *Attracting and Retaining Talent Domestically and Abroad*, Gulf Studies Center, Qatar, 2001.

.١٣ Al-Fil, Muhammad Rashid, *Migration and the Emigration of Arab Scientific Talent and Technical Expertise (or Reverse Technology Transfer)*, Dar Majdalawi for Publishing and Distribution, Amman, 2000.

.١٤ Muhsin, Saad Abd al-Razzaq, "Migration: Definition, Types, Motives, and Consequences," published lecture, College of Basic Education, University of Babylon, Babylon, 2015. For further details, see: http://www.uobabylon.edu.iq/uobColeges/lecture.aspx?fid=11&depid=1&lcid=43924
.١٥ Munthir, Qusay, "Iraq Excluded from Global Education Quality Rankings in the Davos Index," article published on the *Azzaman* newspaper website:
https://www.azzaman.com
.١٦ Al-Najjar, Baqir Salman, *Migration and the Movement of...* Labor Force from the Arab Region, *Alam Al-Fikr* Journal, Issue (2), Kuwait, 1987.
.١٧Al-Hiti, Abdul Sattar, *Economic Dimensions of the Migration of Skilled Professionals: Causes and Effects*, a paper published on the Islamic Library website. For further information, see:
https://library.islamweb.net
.١٨Youssef, Hanan, *Migration of Arab Minds: The Reality and Prospects of Labor Migration in Light of the Euro-Mediterranean Partnership*, Arab Organization for International Cooperation, Cairo, 2006.
.١٩Ministry of Planning, Central Statistical Organization, *Natural Characteristics*, Baghdad, 2012.
.٢٠Website:
https://ahmedabdouawad.com